رقابة صارمة على بنوك اليونان

لاغارد تطالب منطقة اليورو بدعم اليونان لتقف على قدميها

مانيلا ـ د.ب.أ: شددت كريستين لاغارد المدير العام لصندوق النقد الدولي امس على الحاجة إلى اتفاق وزراء مالية منطقة اليورو خلال اجتماعهم الثلاثاء المقبل على دعم اليونان لكي تقف على قدميها من جديد في أسرع وقت ممكن.

وقررت لاغارد التي تزور العاصمة الفلبينية مانيلا حاليا في إطار جولة آسيوية تقليص جولتها لكي تسافر إلى أوروبا لحضور اجتماع وزراء مالية اليورو في العاصمة البلجيكية بروكسل يوم 20 نوفمبر الجاري.

وقالت لاغارد في معرض ردها على سؤال عما إذا كانت واثقة من التوصل إلى اتفاق بشأن إجراءات خفض ديون اليونان الأسبوع المقبل إنه لا يمكن الجزم بذلك حتى يتم التوصل إلى اتفاق بالفعل.

وأضافت أن الأمر يتعلق بضرورة العمل الجاد والتركيز على هدف واحد وهو قدرة اليونان على العمل انطلاقا من قاعدة ثابتة، والقدرة على التعافي والوقوف على قدميها والعودة إلى أسواق المال في أقرب وقت ممكن.

ومازال خبراء الترويكا (المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي) يؤجلون صرف الدفعة الجديدة من قروض الإنقاذ لليونان حتى الآن.

كان وزراء مالية اليورو وافقوا الاثنين الماضي على منح اليونان عامين إضافيين لاستعادة وضعها المالي، لكنهم أجلوا قرارهم بشأن ما إذا كانوا سيمنحونها أحدث شريحة من حزمة إنقاذها إلى حين بلورة التفاصيل.

وكان طلب أثينا في الاصل هو أن تستكمل عملها المالي بحلول عام 2014 غير أنه كان من المتوقع ان يجبرها الركود الأشد على توفير مبلغ إضافي قيمته 20,7 مليار يورو في شكل استقطاعات للعامين 2013 و2014 بدلا من المبلغ المزمع وهو 11,5 مليار يورو. وبناء عليه أوصى خبراء من المنظمات الدائنة بتحديد عام 2016 كموعد نهائي.

ومن جهة أخرى، قال مصرفي كبير إن البنوك اليونانية المتوقع أن تتلقى مساعدات حكومية في اطار خطة لإعادة الرسملة ستخضع لتدقيق أكثر صرامة لسياساتها الائتمانية وخططها لإعادة الهيكلة.

وذكر المصرفي الذي طلب عدم نشر اسمه إنه سيتم نشر مراقبين في كل بنك للإشراف على السياسات الائتمانية بناء على توصية تريويكا المقرضين التي تضم المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي. وأضاف لرويترز «اشراف المراقبين يأتي بناء على طلب التريويكا ومفوضية الاتحاد الأوروبي للمنافسة».

ارتفاع صادرات اليونان ونمو الفائض التجاري لمنطقة اليورو

بروكسل ـ رويترز: سجلت صادرات اليونان والبرتغال ـ اللتين تراكمت عليهما ديون ضخمة بسبب أعوام من عمليات الاستيراد الممولة بواسطة القروض ـ نموا قويا في الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي مما زاد من الفائض التجاري لمنطقة اليورو في بادرة أمل لجنوب أوروبا.

وقال مكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات) امس إن الدول السبع عشرة الأعضاء في منطقة اليورو سجلت فائضا تجاريا قدره 9,8 مليارات يورو مع باقي العالم في سبتمبر بما يزيد عن خمسة أمثال حجمه في نفس الشهر من العام الماضي.

والصادرات واحدة من بين مصادر قليلة للنمو في منطقة اليورو التي انزلقت نحو الركود في الربع الثالث وهو ما يتضح في الدول المثقلة بالديون في جنوب أوروبا.

ورغم الركود الذي أصاب إيطاليا واسبانيا والبرتغال والكساد الذي تعاني منه اليونان زادت صادرات الدول الأربع في الفترة من يناير إلى أغسطس على أساس سنوي بينما تراجعت وارداتها.

ويشير ذلك إلى إعادة هيكلة اقتصادات هذه الدول خاصة البرتغال واليونان اللتين حصلتا على خطتي إنقاذ من منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي، وبعد عقد من الاستيراد والاستهلاك بأموال القروض عادت هذه الدول إلى التصدير مجددا.

وارتفعت صادرات اليونان بنسبة 11٪ في الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي بينما تراجعت وارداتها 13٪، وفي البرتغال ارتفعت الصادرات 10٪ بينما انخفضت الواردات 5٪.

ومع أخذ العوامل الموسمية في الحسبان ارتفعت صادرات اليونان 9,7٪ في سبتمبر مقارنة بشهر أغسطس وهو أعلى معدل ارتفاع بين جميع الدول الأعضاء في منطقة اليورو.

وارتفعت صادرات ألمانيا ـ التي تشكل أكثر من نصف جميع صادرات منطقة اليورو ـ بنسبة 5٪ في الفترة من يناير إلى أغسطس دون أخذ العوامل الموسمية في الحسبان.

ورغم ذلك يشير ضعف الواردات في ألمانيا وفرنسا إلى تراجع معدل الطلب المحلي في الوقت الذي تنزلق فيه منطقة اليورو نحو الركود بسبب أزمة الديون السيادية.

وأظهرت البيانات غير المعدلة بحسب العوامل الموسمية أن واردات ألمانيا زادت بنسبة 2٪ فقط في الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي، وارتفعت واردات فرنسا بنسبة 3٪ فقط.

«المركزي الأوروبي»: الاتحاد المصرفي يحتاج إلى سلطة لإعادة هيكلة البنوك

فرانكفورت ـ رويترز: قال جينس فيدمان عضو مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك المركزي الأوروبي إن الاتحاد المصرفي الأوروبي المزمع تأسيسه سيحتاج لآلية لتصفية وإعادة هيكلة البنوك وهو ما يتعين أن تموله البنوك نفسها.

وكتب في عمود نشر في صحيفة هاندلسبلات الالمانية يقول «الأموال المطلوبة لإعادة هيكلة البنوك أو تصفيتها يجب ان تقدم من صندوق خاص تموله البنوك التي تخضع للمراقبة ولا يستخدم الأموال الوطنية أو الأوروبية إلا... كاستثناءات»، وقال إن من المثير للقلق كذلك من ناحية ان البنوك والحكومات مرتبطة ببعضها البعض ومن ناحية أخرى أن البنوك تشجع على شراء السندات التي تصدرها الدول المثقلة بالديون.

وأضاف «لا جدوى من بناء عمود داعم للبناء بسرعة لكنه بني على الرمال»، وتابع أن تكليف البنك المركزي الأوروبي بمهمة الإشراف على البنوك يهدد بتقويض الهدف الاساسي وهو تحقيق استقرار الأسعار.

ارتفاع قيمة واردات ألمانيا من الغاز إلى 23 مليار يورو

فرانكفورت ـ رويترز: أظهرت بيانات من مكتب احصاءات الاقتصاد والتجارة الخارجية ان قيمة واردات ألمانيا من الغاز ارتفعت 21,1٪ إلى 23 مليار يورو (29,42 مليار دولار) في الفترة من يناير إلى سبتمبر بالمقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وارتفعت كمية الغاز المستورد في الأشهر التسعة الأولى من العام بنسبة 2,6٪. وصعد متوسط السعر المدفوع بنسبة 17,8٪. ومازالت أغلب أسعار الغاز في أوروبا تتبع أسعار النفط الخام بفارق زمني يبلغ نحو ستة أشهر.

ويأتي الغاز الألماني أساسا عبر خطوط أنابيب من روسيا وهو ما يمثل 39,5٪ من إجمالي الامدادات تليه امدادات من النرويج وهولندا. وتأتي كميات اصغر من بريطانيا والدنمارك.

توقعات بزيادة استهلاك الصين للنفط في السنوات المقبلة

طوكيو ـ كونا: ذكرت صحيفة «تشاينا ديلي» الصينية في عددها أمس أن الصين ستستورد نحو نسبة 60٪ من 500 مليون طن متري من النفط في العام المقبل.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول في معهد بحوث الطاقة التابع للجنة التنمية الوطنية والإصلاح قوله إن «استخدام البلاد من النفط الخام سيستمر في الزيادة في السنوات المقبلة، ولكن بوتيرة متواضعة». ووفقا لتقرير صناعي أعدته شركة البترول الوطنية، فإن من المتوقع أن تستورد الصين هذا العام نحو 280 مليون طن من النفط الخام أو نسبة 57٪ من إجمالي النفط الذي تستهلكه. وأوضح التقرير أنه منذ أصبحت الصين مستوردا صافيا للنفط الخام في عام 1993، فقد انتقلت من استيراد نسبة 6٪ من النفط الذي تستهلكه الى أكثر من 50٪ في عام 2009.

وقال نائب وزير التجارة الصيني تشونغ شان خلال مؤتمر الصين الدولي الأول لتجارة الغاز والنفط الذي عقد في شنغهاي أول من أمس إن «العلاقة بين الصين والعالم في مجال صناعة النفط ستصبح أكثر عمقا».

ولفت شان الى أن الصين تدعو الى مزيد من التعاون مع الشركات الاجنبية التي تعمل في مجال التنقيب عن النفط والغاز. وأضاف أن «طلب الاقتصادات الناشئة المتزايد على النفط الخام بما في ذلك الصين ساعد في تحقيق الاستقرار في سوق النفط الخام العالمي».

غضب فرنسي من تهكم مجلة بريطانية على اقتصادها

باريس ـ رويترز: رفض مسؤولون فرنسيون بغضب اتهام مجلة الايكونوميست البريطانية الأسبوعية امس بأن فرنسا هي «القنبلة الموقوتة في قلب أوروبا» واتهموا المجلة بأنها تنتمي لصحافة الاثارة. وغطت غلاف المجلة صورة لسبعة أرغفة من الخبز الفرنسي (الباجيت) مربوطة بقطعة من القماش بألوان العلم الفرنسي يتدلى من منتصفها فتيل مشتعل.

وأثار المقال الرئيسي للمجلة المخاوف من أن الإصلاحات الاقتصادية التي يقوم بها الرئيس لفرنسي فرنسوا هولاند ليست طموحة بما يكفي وبالتالي قد تعرض للخطر مستقبل اليورو. وقال وزير الصناعة الفرنسي أرنو مونتبورج لراديو أوروبا1 «حقيقة.. لم تتسم الايكونوميست بالإنصاف».

وأضاف «انها تشبه مجلة شارلي إبدو» في اشارة إلى المجلة الفرنسية التي أثارت انتقادات دولية في سبتمبر بنشرها رسوما مسيئة للنبي محمد ﷺ، بجانب الشكوك حول حجم جهود الاصلاح يتشكك الكثير من الاقتصاديين والمسؤولين في الاتحاد الأوروبي في أن تتمكن باريس من الوفاء بهدفها في خفض العجز العام إلى 3٪ من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2013 كما تعهدت.

والفشل في ذلك قد يدفع أسواق المال إلى طلب عائدات أكبر على السندات الفرنسية التي تسجل الآن انخفاضات قياسية عند 2٪ على اعتبار ان فرنسا تشكل إلى جانب ألمانيا ملاذا آمنا في منطقة اليورو.

كما ندد بالغلاف رئيس الوزراء جان مار أيرو الذي سافر أمس الخميس إلى برلين لشرح جهود فرنسا لتعزيز قدراتها التنافسية الدولية للمستشارة الالمانية انجيلا ميركل.

حقائق جديدة عن هيمنة بنوك الظل على الصناعة المصرفية

بعيدا عن عالم المصارف التقليدي المعروف، بدأ عالم آخر مواز من بنوك، تعرف ببنوك الظل، يشهد حالة من النمو على هيئة صناديق تحوط وصناديق خاصة بأسواق المال. وتتميز تلك البنوك بكونها بعيدة عن متناول النظم المالية التقليدية، وهو ما يدفع بالسلطات إلى التخطيط لوضع قواعد جديدة لمنع ذلك القطاع الغامض من إحداث أزمة مالية جديدة.

لكنها وبإقدامها على ذلك، فإنها تهدد بتجفيف مصدر تمويل مهم للبنوك والشركات.

لفتت في هذا الصدد مجلة «دير شبيغل» الألمانية إلى أن هناك فجوة ضيقة بين الجنة والجحيم في العالم المالي.

وهي الحقيقة التي أدركها رجل فرنسي يدعى لويك فيري حين كان يبلغ من العمر 33 عاما، حيث كان نجما صاعدا في العالم المصرفي، بإدارته التجارة في حزم القروض المعقدة لدى أحد البنوك الاستثمارية. ووفقا لبطاقة عمله، فإنه كان الرئيس العالمي لأسواق الائتمان لدى البنك. ثم غامر أحد موظفيه بحوالى 250 مليون يورو (317 مليون دولار) وبات فيري فجأة بلا وظيفة. بعدها أطلق فيري صندوق تحوط في لندن.

وتقوم تلك الشركات الاستثمارية سيئة السمعة بتجميع أموال من عملاء، وتتكهن بمجموعة واسعة من الأوراق المالية. ويقوم فيري الآن بأنواع الاستثمارات التي تشكل خطورة بالغة على زملائه السابقين. حيث يقوم بإقراض أموال عملائه إلى الشركات التي لا تكون جدارتها الائتمانية جيدة بما فيه الكفاية لكي تكون مؤهلة بما يسمح لها بالحصول على قروض من البنوك العادية، كما إنه يقوم في الوقت عينه بشراء حزم قروض محفوفة بالمخاطر من المقرضين.

غير أن فيري، الذي بات ناجحا للغاية، لدرجة إنه تمكن من شراء نادي إف سي لوريان، الذي يلعب في دوري الدرجة الأولى الفرنسي، قد أكد أن شركات كالشركة التي يمتلكها تقدم إسهامات إيجابية إلى الاقتصاد الفعلي، لأنها تدير المخاطر بصورة احترافية.

وتابعت «دير شبيغل» الحديث بلفتها إلى أن البنوك والمنظمين والساسة والاقتصاديين عبروا عن قلقهم بشأن العالم الموازي الذي كون وجودا بعيدا عن عالم البنوك الرئيسية. وذكرت المجلة بالتصريح الذي سبق أن أكدت من خلاله المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، عقب الأزمة المالية عام 2008، أنه لا يمكن أن تكون هناك «بقع عمياء» على خريطة تنظيم الأسواق المالية. لكن في الوقت الذي يتم فيه تمرير المزيد والمزيد من القوانين للسيطرة على البنوك، فقد بدأت للتو العملية الخاصة بتنظيم بنوك الظل. وأضافت المجلة أن هيئة الاستقرار المالي «إف إس بي» تعتزم تجنب تكرار الكوارث كتلك الكارثة التي حدثت عام 2008، خاصة أنه لم يكن اهتماما يذكر من جانب الحكومات والوكالات التنظيمية بالمؤسسات المالية التي تعمل خارج عالم البنوك. عاود فيري ليقول في هذا السياق إنه وعلى عكس باقي صناديق التحوط، فإنه يعمل بدون الائتمان الخارجي.

وأكمل قائلا «إذا ضاعت الأموال، فإن سمعتنا فقط كمدير وكمستثمرين ـ ممن يعلمون حجم المخاطر التي نتعرض لها ـ هم الذين يتضررون».

وأشارت المجلة كذلك إلى ان العملاء في الصناعة شعروا بصدمة نظرا إلى أنه يتم النظر من فترة طويلة إلى صناديق أسواق المال باعتبارها استثمارا آمنا، وهو ما يعود على نحو دقيق إلى أنها تبدو في الظاهر متشابهة للغاية في كثير من الأحيان مع البنوك.

ونظرا إلى انخفاض أسعار الفائدة في أسواق الأسهم التي تستثمر بها صناديق أسواق المال، فإن هوامش الربح تكون ضئيلة للغاية بالفعل. وختمت المجلة بقولها إن القواعد الصارمة ستكلف المزيد من الأموال، وسط تكهنات بأن الكثير من مديري الصناديق سوف يبتعدون عن العمل في هذا المجال إلى الأبد.

ونقلت عن الأمين العام لهيئة الاستقرار المالي قوله إنه يتخوف أن ينسى المستثمرون عما قريب التداعيات المحتملة للصفقات المحفوفة بالمخاطر مع بنوك الظل.

وأضاف: «إذا لم يتم وضع نظم في ذلك الوقت، فإننا قد نواجه بسهولة ثمة شيء مماثل لما حدث في 2008».

اليابان تخفض تقييمها لنمو الاقتصاد للشهر الرابع على التوالي

طوكيو ـ كونا: خفضت الحكومة اليابانية تقييمها لنمو الاقتصاد للشهر الرابع على التوالي بعد صدور بيانات رسمية أظهرت انكماشا أعلى من المتوقع في الربع المالي المنتهي في سبتمبر الماضي.

وقال مكتب رئيس الوزراء في تقريره الشهري لشهر نوفمبر ان الاقتصاد الياباني أظهر ضعفا في الفترة الأخيرة بسبب التباطؤ الذي يشهده الاقتصاد العالمي.

وأوضح ان هذه هي المرة الأولى التي يستمر فيها الاقتصاد باتجاه الانكماش لأربعة أشهر على التوالي لتكون الفترة الأطول منذ الأزمة المالية العالمية وانهيار بنك «ليمان برازرز» الأميركي في عام 2008.

وذكر التقرير ان الحكومة خفضت أيضا من توقعاتها لنمو الانتاج الصناعي وأرباح الشركات فضلا عن الاستثمار في الأعمال. وأشار إلى ان حالة عدم اليقين التي تحيط بمنطقة اليورو فضلا عن آسيا لاسيما الصين تظل مرتفعة.

وتبقى المخاوف من انكماش الاقتصاد الياباني خلال الربع الحالي وهو ما يهدد بدخوله في حالة ركود.

إيطاليا تحقق فائضاً تجارياً في سبتمبر مع تراجع الواردات

رويترز: أظهرت بيانات أمس أن ايطاليا حققت فائضا تجاريا مع دول العالم بقيمة 408 ملايين يورو في سبتمبر مقابل عجز 1,890 مليار يورو في الشهر نفسه من 2011 بسبب تراجع حاد في الواردات. وذكر مكتب الاحصاءات الوطنية ان نفس التوجه ظهر في التجارة مع بلدان الاتحاد الأوروبي إذ حققت ايطاليا فائضا 1,002 مليار يورو في سبتمبر مقابل عجز 47 مليون يورو في سبتمبر 2011. وخلال الشهر انخفضت الصادرات الاجمالية مع دول العالم 4,2٪ مقابل الشهر نفسه من العام الماضي من حيث القيمة الاسمية مقابل انخفاض بنسبة 10,6٪ في الواردات.

وهذا أكبر تراجع في الصادرات منذ ديسمبر 2009.

وهبطت الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي 7,6٪ على أساس سنوي مقابل انخفاض نسبته 13٪ في الواردات.

وخلال التسعة شهور الأولى من العام أعلنت ايطاليا عن تحقيق فائض تجاري يبلغ 4,1 مليارات يورو مقابل عجز 23,1 مليار في الفترة نفسها من 2011. وأظهرت بيانات أول من أمس انكماش الاقتصاد الايطالي الذي يعاني من الركود وهو ثالث اكبر اقتصاد في منطقة اليورو 0,2٪ في الربع الثالث وهذا هو خامس ربع على التوالي يشهد تراجعا في الناتج المحلي الاجمالي لثالث أكبر اقتصاد في منطقة اليورو.

16٪ تراجعاً في الاستثمارات الخارجية لكوريا الجنوبية في 9 أشهر

سيئول ـ د.ب.أ: قالت الحكومة الكورية الجنوبية أمس إن الاستثمار المباشر للبلاد في الخارج تراجع بحوالي 16٪ في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وذلك بسبب تراجع حجم الأموال المتدفقة إلى دول أميركا الشمالية. ووفقا لوزارة الاستراتيجية والمالية، بلغ الاستثمار المباشر للبلاد في الخارج خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 30,68 مليار دولار منخفضا بنسبة 15,6٪ عن الفترة نفسها قبل عام. وفي الربع الثالث المنتهي بنهاية سبتمبر، نما المبلغ المستثمر بنسبة 6,7٪ على أساس سنوي ليصل إلى 9,64 مليارات دولار. وعزت الوزارة التراجع الكبير لإجمالي الاستثمارات في فترة الأشهر التسعة إلى هبوط نسبته 65,6٪ في حجم الاستثمارات في أميركا الشمالية.

ونقلت وكالة أنباء يونهاب الكورية الجنوبية الرسمية عن بيان الوزارة قوله إن «استثمارات البلاد في منطقة أميركا الشمالية بدءا من الربع الأول إلى الربع الثالث تراجعت بشكل حاد بسبب عدم وجود أي مشروعات تنموية كبيرة هناك».

وتوقعت الوزارة أن يتراجع إجمالي الاستثمارات في الخارج إلى حد ما عما كان عليه في العام الماضي نظرا لتراجع كبير في قطاع التعدين إذ تراجعت استثماراته بنسبة 55,5٪ على أساس سنوي لتصل إلى 8,46 مليارات دولار.

تراجع مبيعات السيارات في أوروبا بنسبة 4,8٪ الشهر الماضي

ضعف الطلب على السيارات الأوروبية

برلين ـ د.ب.أ: أظهرت بيانات صدرت أمس أن مبيعات السيارات الجديدة في أوروبا تراجعت في أكتوبر للشهر الثالث عشر على التوالي. وقال اتحاد منتجي السيارات الأوروبي (أيه سي إي أيه) بمقره في بروكسل إن تراخيص السيارات الجديدة في الاتحاد الأوروبي بلغ إجمالها 959 ألفا و412 ترخيصا الشهر الماضي بتراجع نسبته 4,8٪ عن الشهر نفسه من العام الماضي.

تؤكد أحدث بيانات الاتحاد بشكل أكبر الحالة القاتمة للسوق الأوروبية للسيارات في وقت تكافح فيه شركات صناعة السيارات لخفض طاقتها الزائدة لمواجهة ضعف الطلب.

ودفع ذلك العديد من شركات السيارات إلى إطلاق خطوات لخفض التكاليف عبر جولة جديدة من إعادة الهيكلة.

وقادت الدول الواقعة في قلب أزمة منطقة اليورو موجة تراجع التراخيص. وفي حين سجلت إيطاليا تراجعا بنسبة 12,4٪، انخفضت المبيعات بنسبة 21,1٪ في إسبانيا.

وهبطت التراخيص بنسبة 19,1٪ في البرتغال، لكنها سجلت زيادة نسبتها 1,8٪ في اليونان. غير أن هناك بعض الأنباء الإيجابية من أسواق السيارات الرائدة في الاتحاد الأوروبي حيث ارتفع عدد التراخيص الجديدة في ألمانيا بنسبة 0,5٪ في أكتوبر برغم ظهور مؤشرات على تباطؤ النمو في أكبر اقتصاد في أوروبا. وفي الوقت نفسه ارتفعت مبيعات السيارات في بريطانيا بنسبة 12,1٪.

لكن إجمالي تراخيص السيارات الجديدة في الاتحاد الأوروبي الذي يضم 27 دولة تراجع بنسبة 7,3٪ في الأشهر العشرة الأولى من هذا العام مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.